وابيها كذلك وفصوله وهو من له عليه ولادة مباشرة
او بواسطة وان بعدت فيحرم على الذكر بنته وان سفلت
وعلى الانثى ابنها كذلك وقوله اصوله وفصوله اي من
النسب واما من الرضاع فسيأتي ص ولو خلقت من مائه
ش يعني ان الرجل اذا زنى بامرأة فحملت منه بابنة
فانها تحرم عليه كما تحرم عليه بنته من نكاح نسبها
منه لان الجميع خلقن من مائه في بيت او كالبيت
على المشهور فتحرم عليه وعلى اصوله وفروعه لاريبة
ومثل البيت الاب المخلوق من مائه فيحرم على
صاحبه اذا تزوج بنته ص وزوجتها ضمير التثنية
راجع الى اصل الشخص وفصله يعني انه يحرم على
الشخص ان يتزوج امرأة تزوجها احد من ابائه وان
علوا او بنته وان سفلوا ويجوز ان يتزوج ام زوجة
ابيه وابنة زوجة ابيه التي لم ترضع بليان ابيه
والمناسب لاول الكلام حذف التا لان المراد بقوله
وحرم على الشخص الناكح ذكرا كان او انثى لكنه اتكل
على ظهور المعنى المراد وانما لم يقل وزوجاها بالتثنية
لانه جعل الاضافة للجنس فيصدق بالمتعدد
والمتفرد ثم اشار الى بقية الضابط فقال ص
وفصول اول اصوله س اي وحرم على الشخص فصول
ابيه وامه وهم اخوته واخواته اشقاء او لاب او لام واولادهم
وان سفلوا ص واول فصل من كل اصل س يريد
انه يحرم الفصل الاول خاصة من كل اصل ما عدا

الاصل

الاصل الاول لان الاصل الذي يلي الاصل الاول هو
الجد الاقرب والجدة القريبة وابن الاول عمه او خاله
وابنة عمة او خالة وابن الجدة المذكورة وابنتها كذلك
وهم اول الفصول والتحريم مقصور عليهم واما اولادهم
فهم حلال واما فصول الاول فهم حرام وان سفلوا كما
مر ص واصول زوجته س او مما يحرم على الشخص
اصوله زوجته وهي امهاتها وان علون ممن له عليها
ولادة مباشرة او بواسطة من قبل ابيها وامهاتها
من سب او رضاع لقوله تعالى وامهات نسائكم ولا
فرق بين ان يدخل بالزوجة ام لا لان العقد على
البنات يحرم الامهات خلافا لابن القاسم ص وتتلذذه
وان بعد موتها ولو بنظر فصولها س الواو واو العطف
والمعطوف محذوف دل عليه ما مر وهو وحرم وتتلذذه
متعلق به والضمير المؤنث في الموضعين راجع الى
الزوجة المتقدم ذكرها وفصولها يجوز ان يكون فاعلا
ويجوز ان يكون مجرورا والمحذوف مبتدأ اي وحرم بالتلذذ
بالزوجة وان بعد موتها ولو بنظر فصولها وهن بناتها
وان سفلن او والمحرم بتلذذه فصولها وان لم يكن
في حجره لان قوله تعالى اللاتي في حجوركم وصف
خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له فلا يحرم فصول
الزوجة بمجرد العقد على الزوجة خلافا لاصولها
والحكمة في ذلك ان الام اشد برا بابنتها من الابنة
بها فلم يكن العقد كافيا في بعضها لابنتها اذا عقد